الأمم المتحدة

S/2013/20

مجلس الأمن

Distr.: General
14 January 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه المذكرة الصادرة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت عنوان ”حل ’قيادة الأمم المتحدة‘ هو الشرط الأساسي للدفاع عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **سين** سون هو
السفير
الممثل الدائم

170113 170113 13-20582 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

حل "قيادة الأمم المتحدة" هو الشرط الأساسي للدفاع عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ

مذكرة صادرة عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لتوقيع اتفاق الهدنة الكوري.

صحيح أن أزيز الرصاص قد توقف منذ ستين عاماً، بيد أن الحرب لم تضع أوزارها بشكل قانوني. فوقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل له إنما هو حالة هشة من اللاسلم واللاحرب في شبه الجزيرة الكورية التي ما زال يتعين عليها إنشاء آلية لضمان السلام.

وقد تصدّت الولايات المتحدة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مساعيها وجهودها الدؤوبة الرامية إلى استبدال اتفاق الهدنة بمعاهدة سلام بينما هي تحاول المحافظة على حالة وقف إطلاق النار. ويلوح من خلف ذلك شبح الحرب الباردة ممثلا بـ ''قيادة الأمم المتحدة''.

وهذا الشبح، الذي يواكب الاستراتيجية الدفاعية الأخيرة التي وضعتها الولايات المتحدة، بدأ يعود للحياة باعتباره أداة للحرب العدوانية التي قد يشتعل فتيلها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أبرز البؤر الساخنة في العالم.

وتدرك وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضرورة لفت اهتمام المجتمع الدولي لهذه التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى حالة بالغة الخطورة.

إن الولايات المتحدة، وفقا لاستراتيجيتها الدفاعية الجديدة، تسعى إلى تحويل ''قيادة الأمم المتحدة'' إلى ''قيادة قوة متعددة الجنسيات'' لتكون بمثابة النسخة الآسيوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

ويكمن الدافع الخفي وراء الاستراتيجية الدفاعية الجديدة التي أعلنتها الولايات المتحدة للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في محاصرة القوى العظمى الأخرى في آسيا وكبح جماحها عسكريا حتى لا تقاومها. ولهذا الغرض، تخطط الولايات المتحدة لتركيز نسبة ٦٠ في المائة من قواتها المنتشرة في الخارج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الأعوام

العشرة المقبلة. وفي الوقت نفسه، تكثف الولايات المتحدة استعداداتها لجر حلفائها الثنائيين في المنطقة إلى التركّز بشكل تدريجي ليكونوا بمثابة حلف عسكري متعدد الأطراف على غرار حلف شمال الأطلسي يعمل في ظل نظام قيادة موحدة.

ومن المعروف جيدا أن الولايات المتحدة تطمح منذ وقت طويل إلى تشكيل تحالف عسكري ثلاثي يضم تحت مظلته تحالف الولايات المتحدة العسكري مع اليابان وتحالفها العسكري مع كوريا الجنوبية.

وقد اكتسبت الولايات المتحدة ''خبرة'' في مجال محاصرة الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية وفي حيثيات انهيارها، وذلك بالاعتماد على حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة. وهي تحاول استنادا إلى ذلك أن تنشئ منظمة عسكرية جماعية واسعة النطاق تمكنها من محاصرة أعدائها المحتملين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كذلك.

والولايات المتحدة، من أجل تخفيف حدة المقاومة الشديدة التي قد تواجهها من البلدان المعنية، تحاول تشكيل قوة مشتركة بدلا من إنشاء قوة جديدة، وذلك من خلال الاحتيال من أجل إعادة إحياء مهام ''قيادة الأمم المتحدة'' التي لا تعدو كونها اسما.

وفي واقع الأمر، فإن ''قيادة الأمم المتحدة'' هي أداة حرب أنشأتها الولايات المتحدة بغرض نشر القوات التابعة لها وممارسة السيطرة عليها خلال الحرب الكورية. وبعد وقف إطلاق النار، واصلت الولايات المتحدة ممارسة سيطرتها والحق الذي اكتسبته في قيادة العمليات في كوريا الجنوبية من خلال ''قيادة الأمم المتحدة''. بيد أنه مع تزايد الضغط على الولايات المتحدة في الداخل والخارج في سبعينيات القرن الماضي لتقوم بحل ''قيادة الأمم المتحدة'' وبسحب قواتها من كوريا الجنوبية، لم يكن أمام هذه الأخيرة من بديل سوى تشكيل ''قيادة القوات الموحدة'' المشتركة بينها وبين كوريا الجنوبية ونقل حق قيادة العمليات إليها. وقد حاولت بذلك إضفاء الشرعية على احتلالها لكوريا الجنوبية وتكريس هذا الاحتلال عبر تغيير طبيعة قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية من ''قوات الأمم المتحدة'' إلى قوات مرسلة بموجب ''معاهدة الدفاع المتبادل بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة''.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت ''قيادة الأمم المتحدة'' كيانا شكليا لا يعدو كونه اسما.

وما الدافع وراء المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة مؤخرا من أجل إعادة إحياء مهام ''قيادة الأمم المتحدة''إلا مصالحها الاستراتيجية التي تملي عيها جعل كوريا الجنوبية قاعدة أمامية للسيطرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتمسك بها لتكون وقوداً للحرب العدوانية التي قد تنشب عند تغير الأحوال.

ومع تنامي التوق إلى الاستقلال عن الولايات المتحدة وتزايد الضغط لأخذ زمام سلطة القيادة منها، لم يكن هناك خيار أمام الولايات المتحدة سوى إعادة الحق في قيادة العمليات في زمن السلم إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيّن عليها أن تعطيها الحق في القيادة في زمن الحرب بحلول عام ٢٠١٥. وبناء عليه، ينبغي حل ''قيادة القوات المشتركة'' التي كانت بمثابة أداة لممارسة الحق في قيادة العمليات من جانب الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية.

وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستقوم على الأرجح بالتخلي بسهولة عن الحق في ممارسة القيادة العسكرية الاستراتيجية على كوريا الجنوبية، التي تُعدّ نقطتها الاستراتيجية في استراتيجيتها بشأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

فهدف الولايات المتحدة يتمثل في إعادة إحياء ''قيادة الأمم المتحدة'' التي أنشأتها لتكون ''بديلا'' تستخدمه لفرض وممارسة قيادتها وسيطرتها الفعليتين على القوات المسلحة في كوريا الجنوبية.

وينص قرار مجلس الأمن الذي سارعت الولايات المتحدة إلى تقديمه ليتم اتخاذه في الخمسينيات من القرن الماضي على أن جميع القوات المقدمة إلى كوريا الجنوبية ينبغي أن تخضع لسيطرة ''قيادة الأمم المتحدة'' العاملة تحت مظلة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الولايات المتحدة خطوة أخرى بحرمان سلطات كوريا الجنوبية من الحق في قيادة العمليات باسم ''قيادة الأمم المتحدة'' وذلك بموجب ''اتفاق تايتشون'' الموقّع في تموز/يوليه ١٩٥٠. وبذلك، إذا أُعيد إحياء مهام ''قيادة الأمم المتحدة'' الآن، فكأنما أُعيد إعطاء الولايات المتحدة الحق في السيطرة على جيش كوريا الجنوبية ''العميل''.

وعندما بدأت الولايات المتحدة بمناقشة مسألة إعادة الحق في قيادة العمليات في زمن الحرب إلى كوريا الجنوبية في آذار/مارس ٢٠٠٦، أكد قائد قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، في جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، أن ''قيادة الأمم المتحدة'' ينبغي أن تعزز دورها فتصبح ''قيادة قوات متعددة الجنسيات'' على نحو يتيح للدول الأعضاء في ''قيادة الأمم المتحدة'' المشاركة في تفاصيل أنشطتها، ناهيك عن المشاركة في وضع خططها التشغيلية أثناء الحرب.

وعقب ذلك، قامت الولايات المتحدة بخطوة تدريجية لزيادة نطاق وتواتر التدريبات العسكرية المشتركة في كوريا الجنوبية وفي محيطها، وحرصت على أن تكون الجهات الفاعلة التنفيذية من الدول الأعضاء في ''قيادة الأمم المتحدة'' مشاركة في هذه التدريبات، فكيّفتها

مع المهارات التنفيذية المستخدمة في التدريبات العسكرية المشتركة التي تقودها الولايات المتحدة.

وعقدت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية الاجتماع الأمني السنوي الرابع والأربعين في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وأصدرتا بيانا مشتركا أكدتا فيه أن ''قيادة الأمم المتحدة'' ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية''.

وهذا يبين أن الولايات المتحدة قد أرغمت بالفعل سلطات كوريا الجنوبية على قبول خطتها لإعادة إحياء ''قيادة الأمم المتحدة''.

كذلك تجري الاستعدادات بشكل تدريجي لتوسيع نطاق دائرة عمليات ''قيادة الأمم المتحدة'' بحيث تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها. وقد مُنحت قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، وهي الركيزة الأساسية لـ ''قيادة الأمم المتحدة''، ''المرونة الاستراتيجية'' لكي تتمكن من تقديم الدعم في حالات الطوارئ في أجزاء أخرى من شرق آسيا. وقد خضعت الخطة مؤخرا لاستعراض فعلي لتحويل القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة التي كانت قد نُشرت في الفلبين وكوريا الجنوبية إلى أستراليا كتدبير مستحدث.

وإذا سُمح بأي تحرك لإنشاء كتلة عسكرية جماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فلا مناص من أن يحفز هذا على بروز قوة تعويضية من البلدان الأخرى التي تستهدفها هذه الكتلة. وإذا حصل ذلك، فستغرق هذه المنطقة أيضا في مستنقع تضطر فيه دولها إلى الانحياز إلى طرف معيّن كما حصل في أوروبا، مع إعادة إحياء الحرب الباردة وزيادة خطر الحرب النووية بشكل كبير. وفي هذه الحال التي تُعد أسوأ الافتراضات، فإن كوريا الجنوبية هي التي ستعاني أشد معاناة.

-٢-

إن ''قيادة الأمم المتحدة'' تشكّل في المقام الأول أداة ظالمة يُساء استخدامها باسم الأمم المتحدة. وكل هذا لا يمت بصلة لتوافق آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

فوفقا للمادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تُعتمد القرارات الهامة الصادرة عن مجلس الأمن بتأييد أكثر من سبع دول أعضاء (في ذلك الوقت) بما في ذلك الدول الخمس الدائمة العضوية. وهذا يعني أنه حتى لو قامت الولايات المتحدة بكل ما في وسعها لكسب تأييد سبع دول موالية لسياساتها، لم يكن من الممكن اتخاذ أي قرارات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في غياب موافقة إحدى الدول الدائمة العضوية.

غير أنها استطاعت القيام بذلك لأن الاتحاد السوفياتي السابق، الذي كان يشغل مقعدا دائما في مجلس الأمن، امتنع عن حضور اجتماعات المجلس منذ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ احتجاجا على قيام السلطات التايوانية لا جمهورية الصين الشعبية بممارسة الحق التمثيلي في الأمم المتحدة.

واغتنمت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتحريض الخائن سينغمان ري على شن غزو مسلح شامل وقائي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، لم تضيع الولايات المتحدة وقتاً فعقدت جلسة لمجلس الأمن اتُخذ فيها قرار اعتبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة ''معتدية'' [القرار ٨٢ (١٩٥٠)].

وردّت حكومة الاتحاد السوفياتي على ذلك بإرسال برقيتين إلى مجلس الأمن في ٢٩ حزيران/يونيه و ٦ تموز/يوليه ١٩٥٠. وشددت في هاتين الرسالتين على أن القرار لا يمكن أن يدخل حيز التنفيذ لأن الدول الدائمة العضوية اعتمدته في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة دون موافقة الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية وهما دولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن.

وعلى الرغم من ذلك، عقدت الولايات المتحدة جلسة في ٧ تموز/يوليه في غياب الاتحاد السوفياتي مرة أخرى. وفي تلك الجلسة، دبّرت لاستصدار قرار يتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إرسال قوات للمشاركة في الحرب الكورية ووضع تلك القوات تحت سيطرة '' 'القيادة الموحدة' الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة'' ومنح تلك القيادة حرية ''رفع علم الأمم المتحدة'' [القرار ٨٤ (١٩٥٠)].

وقدمت الولايات المتحدة تقريرا صادرا عن هذه القيادة إلى مجلس الأمن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥٠ أعطت لنفسها فيه مطلق الحرية بتغيير اسم ''القيادة الموحدة'' إلى ''قيادة الأمم المتحدة''.

ولم يقدم مجلس الأمن جدول أعمال أو يعتمد القرار ٩٠ (١٩٥١) الذي يدعو فيه إلى إزالة بند جدول الأعمال المعنون ''شكوى من العدوان على جمهوية كوريا'' من قائمة البنود المعروضة على المجلس إلا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، بعد عودة الاتحاد السوفياتي السابق، العضو الدائم في المجلس، إلى حضور الجلسات. وكانت الولايات المتحدة قد قدمت هذه الشكوى بعد اندلاع الحرب الكورية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٥٠. ولم تُطرح المسألة الكورية للنقاش بعد ذلك.

واتخذ مجلس الأمن هذا القرار حتى في خضم الحرب. وهذا بحد ذاته يمثل اعترافا بأن الأمم المتحدة أخطأت منذ البداية عندما سمحت لنفسها بأن تتورط وبأن يُساء استغلالها في الحرب الكورية.

وحتى الأمناء العامون المتتابعون للأمم المتحدة اعترفوا رسميا بأن ''قيادة الأمم المتحدة'' لا تشكل هيئة فرعية تابعة للأمم المتحدة، بل هي أداة تستخدمها الولايات المتحدة للحرب.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، سلّم الأمين العام بطرس بطرس غالي بأن ''مجلس الأمن لم ينشئ 'القيادة الموحدة' بوصفها هيئة فرعية خاضعة لسيطرته وأنها باتت تحت سيطرة الولايات المتحدة'' (٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن ''أيا من أسلافي لم يمنح الإذن لأي دولة باستخدام اسم الأمم المتحدة'' في معرض إشارته إلى القوات والقيادة الموفدة من جانب الولايات المتحدة إلى الحرب الكورية (٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس هيئة الرئاسة في الجمعية الشعبية العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، أكد المتحدث باسم الأمم المتحدة أن ''''قيادة الأمم المتحدة''، على الرغم من اسمها، ليست جيشا تابعا للأمم المتحدة بل قوة تقودها الولايات المتحدة''.

وليست الأمم المتحدة هي التي تتمتع بسلطة تعيين ''قائد قوات الأمم المتحدة'' إنما الولايات المتحدة. وليست الأمم المتحدة هي التي تتمتع بالسلطة المطلقة للبت في تخفيض أو تعزيز قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية التي تعتمر ''خوذ قوات الأمم المتحدة'' إنما إدارة الولايات المتحدة.

لقد غيرت الأمم المتحدة تكوينها مع مرور الوقت. وبالنظر إلى هذا، فإن ''قيادة الأمم المتحدة'' هي هيئة فرعية تابعة للولايات المتحدة، ولا صلة تربطها بالأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة اليوم لم تعد المنتدى الذي كانت عليه في الخمسينيات من القرن الماضي عندما أنشأت الولايات المتحدة ''قيادة الأمم المتحدة'' تنفيذا لإرادتها.

وقد مرّ أكثر من عشرين عاما منذ أصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضوا شرعيا في الأمم المتحدة بعد الانضمام إليها. وجلست الصين وجمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية وجها لوجه مع ''قوات الأمم المتحدة'' عندما ذيّلت اتفاق الهدنة الكوري بتوقيع مشترك. وقد حصل هذا بعد مرور أربعين عاما على ممارسة الصين لحقها التمثيلي بوصفها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وعلى الرغم من مرور هذا الوقت الطويل، ما زال علم الأمم المتحدة يرفرف على بانمونجوم. وهذه المفارقة التاريخية عار على الأمم المتحدة.

وينبغي حلّ ''قيادة الأمم المتحدة'' دون مزيد من التأخير إذا كانت الأمم المتحدة تريد فعلا استعادة سلطتها ونزاهتها.

-٣-

إن ''قيادة الأمم المتحدة'' التي أعلنت الجمعية العامة بالفعل عن حلها، هي من مخلفات عصر بائد.

فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر قرارين بشأن حلّ ''قيادة الأمم المتحدة''. ودعا القرار ٣٣٩٠ باء (د-٣٠) الذي باشرت بتقديمه الدول الأعضاء التقدمية في الأمم المتحدة إلى حل فوري وغير مشروط لـ ''قيادة الأمم المتحدة''. وجاء في القرار ٣٣٩٠ (د-٣٠) الذي قدمته الولايات المتحدة أن بالإمكان حل ''قيادة الأمم المتحدة'' في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ إذا وُضعت ''ترتيبات بديلة'' للحفاظ على اتفاق الهدنة.

هكذا جعلت الولايات المتحدة حل ''قيادة الأمم المتحدة'' مشروطا. وليست تلك سوى محاولة يائسة لصمّ الآذان عن صوت المجتمع الدولي بنطاقه الواسع الذي يدعو إلى حل ''قيادة الأمم المتحدة'' فورا ودون شروط. كل هذا يبين أنه حتى الولايات المتحدة نفسها لا تستطيع إنكار الطبيعة غير القانونية والبائدة لـ ''قيادة الأمم المتحدة''.

وإذا نظرنا إلى تشكيل ''قيادة الأمم المتحدة'' في ذلك الحين، لوجدنا أنها لم تكن تتألف من قوات متعددة الجنسيات بل كانت عبارة عن قيادة للولايات المتحدة تتبع لها قوات للولايات المتحدة مرابطة في كوريا الجنوبية.

وبمجرد توقيع اتفاق الهدنة، قامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي كانت قد شاركت في الحرب الكورية بسحب قواتها، باستثناء الولايات المتحدة. وبعد ذلك، قامت إثيوبيا ولكسمبرغ بإزالة علميهما عن ''قيادة الأمم المتحدة'' وتركتاها كإجراء رمزي. حتى البلدان التي أبقت على أعلامها ليس لديها موظفون في ''قيادة الأمم المتحدة'' ولا تشارك في أنشطتها.

وأكدت الولايات المتحدة أن حل ''قيادة الأمم المتحدة'' لن يكون ممكنا إلا عندما تُنشأ آلية أخرى للمحافظة على الهدنة. غير أن ''قيادة الأمم المتحدة'' في واقع الأمر لا تحافظ على وقف إطلاق النار الحالي. وفي آذار/مارس ١٩٩١، اتخذت الولايات المتحدة قرارا لم تعلن عنه باستبدال المندوب الرئيسي إلى ''قوات الأمم المتحدة'' في لجنة الهدنة العسكرية بجنرال من الجيش الكوري، وهو منصب كان يشغله حتى حينه جنرال من جيش الولايات المتحدة. ولم تتشاور الولايات المتحدة مسبقا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عند استبدال المندوب الرئيسي إلى ''قوات الأمم المتحدة'' بجنرال من جيش كوريا الجنوبية، التي ليست طرفا في اتفاق الهدنة. وشكّل ذلك انتهاكا واضحا للفقرة ٦١ من المادة الخامسة من اتفاق الهدنة الذي ينص على أن إدخال تعديلات وإضافات على هذا الاتفاق لا بد أن يكون موضع اتفاق بين الطرفين المتحاربين.

ومع فقدان ''قيادة الأمم المتحدة'' سلطتها التفويضية، أصيبت لجنة الهدنة العسكرية في الواقع بحالة من الشلل. بعد ذلك، انسحب وفد متطوعي الشعب الصيني، وهو عضو عن الجانب الكوري – الصيني في لجنة الهدنة العسكرية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وشكل جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعثة بانمونجوم لدى الجيش الشعبي الكوري للمحافظة على وقف إطلاق النار باسم جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – الصين السابق.

ومع مرور الوقت، لم يتمكن أعضاء لجنة الأمم المحايدة للإشراف من الحفاظ على المواقف الحيادية التي كانوا قد اتخذوها عند توقيع اتفاق الهدنة. وبذلك، لم يعد بوسع اللجنة الاضطلاع بمهامها.

وأدى هذا إلى انهيار كامل لآلية الهدنة السابقة وتحولت ''قيادة الأمم المتحدة'' إلى مجرد فزاعة مع انسحاب جميع الأطراف. ومنذ ذلك الحين، تتم مناقشة جميع المسائل المتصلة بإدارة حالة وقف إطلاق النار والتعامل معها بين الجيش الشعبي الكوري والسلطة العسكرية التابعة للولايات المتحدة بدلا من أن تتم بين كتلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – الصين و ''قوات الأمم المتحدة''.

واحترمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وقف إطلاق النار احتراما كاملا لعقود من الزمن مما يبين أنه لم يعد هناك ما يدعو إلى عدم حل ''قيادة الأمم المتحدة''. وحتى لو أريدَ الاستعاضة عن اتفاق الهدنة بمعاهدة سلام، فإن ''قيادة الأمم المتحدة'' تعرقل هذا الأمر باعتبارها من مخلفات الحرب الباردة وبالتالي فإنها يمكن أن تضر لا أن تفيد.

ووفقا لاتفاق الهدنة، فإن مسألة كفالة السلام الدائم يتم التفاوض بشأنها في مؤتمر سياسي على مستوى أعلى من مستوى القادة العسكريين. فالقوة السياسية الرئيسية الفعلية وراء ''قيادة الأمم المتحدة'' التي وقعت اتفاق الهدنة ليست الأمم المتحدة بل إدارة الولايات المتحدة.

واقترحت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إنشاء آلية جديدة لصنع السلام في شبه الجزيرة الكورية في نيسان/أبريل ١٩٩٤ (٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وبعد ذلك، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا توقيع اتفاق مؤقت بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة يمكن أن يحل محل اتفاق الهدنة من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة وإزالة خطر الحرب والحفاظ بشكل سلمي على حالة وقف إطلاق النار إلى أن يتم توقيع معاهدة السلام كاملة بشأن شبه الجزيرة الكورية (٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦، بيان للمتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وعقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة عدة جولات من المحادثات على مستوى الجنرالات في بانمونجوم بشأن مسألة وضع آلية جديدة للهدنة في شبه الجزيرة الكورية.

كما نوقشت مسألة إنشاء نظام لتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية في المحادثات الرباعية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة التي شهدت أيضا مشاركة من الصين وكوريا الجنوبية. وعقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة محادثات في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أكد فيها الطرفان أن هناك عدة طرق، بما في ذلك المحادثات الرباعية، للتوصل إلى نهاية رسمية للحرب الكورية من خلال التخفيف من حدة التوتر واستبدال اتفاق الهدنة بنظام سلام دائم في ما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بيان مشترك صادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة).

وتم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر القمة بين الشمال والجنوب الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ نص على المضي قدما في إعلان نهاية الحرب من جانب قادة الدول الثلاث أو الأربع التي تُعد أطرافا مباشرة في المسألة الكورية (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، إعلان من أجل تطوير العلاقات بين الشمال والجنوب وتحقيق السلام والرخاء).

وكما تظهر الحقائق، جرى العديد من المناقشات والاتفاقات بين الأطراف المعنية بشأن تغيير حالة وقف إطلاق النار إلى سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، ولا نجد في هذه المناقشات والاتفاقات أي ذكر لأي طريقة تفترض مسبقا وجود ''قيادة الأمم المتحدة''.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال ''قيادة الأمم المتحدة'' موجودة اليوم، وعلاوة على ذلك، ثمة محاولات لإعادة إحيائها كأداة حرب تستخدمها القوات المتعددة الجنسيات. وهذه مسألة لا يمكن التغاضي عنها من أجل كفالة الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك شبه الجزيرة الكورية.

إن الولايات المتحدة تزعم بأن الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعم قوتها الدفاعية الوطنية تسبب توترا في المنطقة. وهذا ليس سوى خدعة لإخفاء الطابع العدائي لاستراتيجيتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقوم فورا بحل ''قيادة الأمم المتحدة'' أم لا ستكون بمثابة اختبار لمعرفة ما إذا كانت هذه الأخيرة ستمضي في سياساتها العدائية المناهضة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أم لا، وما إذا كانت تريد السلام والاستقرار أم تريد إعادة إشعال فتيل الحرب الباردة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل تعزيز قوتها الرادعة ضد جميع أنواع الحرب، وهي بذلك تسهم في السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي سائر أنحاء آسيا إلى أن تختار الولايات المتحدة الخيار الصحيح.

بيونغ يانغ
١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣